**ذكر بعض أقوال المخالفين التي فيها إشارة إلى شبهة التعدد والتركيب**

***بحث فى : توحيد الصفات***

*إعداد / محمد سعد*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

*mohamad.saad@mediu.ws*

**خلاصة هذا البحث فى : ذكر بعض أقوال المخالفين التي فيها إشارة إلى شبهة التعدد والتركيب**

**الكلمات الافتتاحيه : اقوال ، المخالفين ، اشاره**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة ذكر بعض أقوال المخالفين التي فيها إشارة إلى شبهة التعدد والتركيب**

* ***. موضوع المقالة***

فإن التعرف على بطلان مذهب المخالفين للسلف في الصفات من الأمور التي تحتاج إلى عناية واهتمام، حتى لا يقع طالب الحق في شراك شبهاتهم، وأوحال تلبيساتهم. واعلم بأن التصور الصحيح لهذا المذهب وأمثاله من مذاهب المعطلة كافٍ في بيان بطلانها وتهافتها.

أول مَن عُرف عنه الإشارة إلى هذه الشبهة من المعتزلة واصل بن عطاء، فإنه كان ينفي الصفات بدعوى أن إثباتها يؤدي إلى تعدد القدماء، وكان يقول في ذلك: إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين. ثم تبعه على ذلك طوائف المخالفين ومن تصريحاتهم في هذا الشأن قول أبي الهذيل العلاف: إن الله عالم بعلم، وعلمه ذاته، قادر بقدرة، وقدرته ذاته، حي بحياة، وحياته ذاته...

ويقول الشهرستاني: "إن أبا الهذيل العلاف إنما اقتبس هذا القول من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته، بل هي ذاته"...

ويقول القاضي عبد الجبار: "اعلم أن الواحد قد يُستعمل في الشيء ويراد به أنه لا يتجزأ ولا يتبعض، على مثل ما نقوله في الجزء المنفرد: إنه جزء واحد، وفي جزء من السواد والبياض: إنه واحد. وقد يُستعمل ويُراد به أنه يختص بصفة لا يشاركه فيها غيره، كما يقال: فلان واحد زمانه. وغرضنا إذا وصفنا الله تعالى بأنه واحد إنما هو القسم الثاني؛ لأن مقصودنا مدح الله تعالى بذلك، ولا مدحَ في أنه لا يتجزأ ولا يتبعض، وإن كان كذلك؛ لأن غيره يشاركه فيه. إذَا ثبت هذا، فالمخالف في المسألة لا يخلو، إما أن يقول: إن مع الله قديمًا ثانيًا يشاركه في صفاته، ولا قائل بهذا.

وفحوى هذه الشبهة أنهم يقولون:

"إذا قلنا: الذات قديمة، وقلنا: هو العليم، والحكيم، والعزيز، والرحمن، والرحيم، والقاهر، والمتكبر، والجبار، وغير ذلك من الأسماء؛ استلزمت هذه الأسماء صفات، وهي العلم والحكمة والعزة والرحمة.. إلخ، وإذا وصفنا الله بصفات متعددة قديمة، لزم من ذلك تعدد القدماء، فيلزم تعدد الآلهة، وذلك محال، والقول به كفر، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم، فقالوا بنفي جميع الصفات، وإثبات الأسماء، وهذا القول منهم مبني على أن الصفات غير الموصوف، وأن تعددها يستلزم تعددَ الموصوف، فهو عندهم عليم بلا علم، عزيز بلا عزة، حكيم بلا حكمة... إلخ.

فإن قيل: إن الأسماء ستكون متعددةً وكثيرةً، فيلزم المحظور الذي فررتم منه، قالوا: أسماء الله مترادفة، وليس لأي اسم منها معنًى خاص، فلو سمينا أحدًا: محمدًا، وسميناه أيضًا: عبد الله، فدعوناه تارةً محمدًا وتارةً عبد الله؛ فإنه هو هو، وليس في أحد الاسمين هناك معنى يختلف عما في الاسم الآخر، فلو قلت: العزيز، فهو مثل قولك: الرحيم، وهو مثل قولك: الحكيم، ومثلما لو قلت: الخبير، لا فرقَ في ذلك، فالكل في المعنى يساوي الله؛ فهو مرادف له فقط، وليس له معنًى مستقل، وقد قال المعتزلة بذلك؛ فرارًا منهم -بزعمهم- من تعدد القدماء.

الرد على شبهة تعدُّد القدماء عند المعتزلة:

إن هذه الشبهة -الفرار من تعدد القدماء- التي بنى عليها المعتزلة إنكارهم للصفات هي شبهة باطلة، لكنهم أسسوا عليها ما لا يحصَى من الضلالات.

ومن أسهل الردود عليهم أن يقال: هذا محمد أو زيد أو عمرو، ويمكن أن نصفه بأنه: طويل، عليم، سميع، جواد، كريم، شجاع، وغير ذلك من الصفات، فهل تتعدد ذاته إذا وصفناه بكل هذه الأوصاف، أم تبقَى ذاتًا واحدة؟ فإذا قالوا: بل تبقى ذاتًا واحدة، قلنا: فكذلك الله  الذي له المثل الأعلى في السماوات والأرض واحد، وأسماؤه وصفاته متعددة.

لكن قد أعمى الله بصيرتهم، وظنوا أن الاسم له وجود حقيقي في الخارج، فظنوا أنهم إذا أثبتوا أسماء كثيرة يثبتون ذوات كثيرة، وهذا من نتاج العقول السقيمة السخيفة، التي تأثرت بـفلاسفة اليونان، فقد كان أفلاطون -صاحب نظرية المثل- يرى أن كل شيء في الوجود الذهني له مثاله في الوجود الخارجي، فأخذ المعتزلة ذلك، وبنَوْا عليه أنه يجب أن ننفي عنه  الأسماء والصفات، بمعنى: أن الأسماء تبقى حروفها لكن حقائقها ومعانيها تنفَى، وتكون مرادفات لاسمه الذي هو الله -تعالى الله عما يصفون- وهذا هو الأصل الأول عندهم، وهو التوحيد.

وشبهة التركيب عند المعتزلة مأخوذة من الفلاسفة، وإن مما لا شك فيه أن المعتزلة قد استقوا هذه الشبهةَ من الفلاسفة، ولقد أشار العديد من أهل العلم إلى أن مصدر المعتزلة في هذه الشبهة إنما هم الفلاسفةُ، ومن أولئك: الأشعري في (المقالات)؛ حين حَكَى مذهب أبي الهذيل العلاف -وهو من أئمة المعتزلة- في الصفات: قوله: "إن علم الله هو الله، وإن قدرته هي هو؛ لأنه إذا كان علمه هو هو، وقدرته هي هو، فواجب أن يكون علمه هو قدرته، وإلا لزم التناقض، كما لزم أصحاب الاثنين". وهذا أخذه أبو الهذيل عن أرسطاطاليس، وذلك أن أرسطاطاليس قال في بعض كتبه: "إن الباري علم كله، قدرة كله، حياة كله، سمع كله، بصر كله، فحسن اللفظ عند نفسه، وقال: علمه هو هو، وقدرته هي هو".

وهذا المذهب مبني على شبهة نفي التعدد والتركيب كما سبق بيانُه.

ومنهم أبو حامد الغزالي، فبعد أن فصل القول في حجة التركيب التي احتج بها الفلاسفة وبيّن حقيقة مذهبهم في الصفات قال: إن المعتزلة وافقوا الفلاسفةَ على قولهم في الصفات. ونفس العبارة أطلقها الشهرستاني في (نهاية الإقدام)، وقال في (المِلل والنحل) في مذهب أبي الهذيل العلاف أنه يقول: "إن الله عالم بعلم، وعلمه ذاته، قادر بقدرة، وقدرته ذاته، حي بحياة، وحياته ذاته"...

وعقّب عليه: بأن أبا الهذيل العلاف إنما اقتبس هذا القول من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه، وإنما الصفات ليست وراء الذات معانٍ قائمة بذاته، بل هي ذاته.

توضيح شبهة التركيب، والردّ عليها:

وهذا النوع من التركيب المنفي عن الله : هو تركيب الموجود من الذات والصفات. ولقد بنَى المعتزلة هذه الشبهة على أن أخص وصف لله  هو القِدَم، وهو إجماع عندهم. يقول الشهرستاني: والذي يعمّ طائفة المعتزلة من الاعتقاد القول بأن الله تعالى قديم، والقِدَم أخصّ وصف لذاته. وقال شيخ الإسلام -رحمه الله: "ومقصود المعتزلة من قولهم: إنّ أخصّ وصف الربّ القِدَم، أن لا يثبتوا له صفةً قديمةً؛ لامتناع المشاركة في أخصّ وصفه".

ونفي هذا النوع من التركيب في نظر المعتزلة من جهة أنه يوجب كثرة في القديم، وهذا يتنافَى مع أخص وصف لله  وهو القِدَم. وإثبات صفة قديمة يجعل القديم أكثر من واحد، أي: يكون مركبًا؛ فلو كان موصوفًا بصفات قائمة بذاته؛ لكانت حقيقة الإلهية مركبة من تلك الذات والصفات. فإن الصفات لو شاركته في القِدَم الذي هو أخصّ وصفه -جلّ وعلا- لشاركته في الإلهية، فكانت آلهة مثله بزعمهم.

والتركيب يستلزم الافتقار في نظر المعتزلة، كما أنه يدلّ على الحدوث بزعمهم. وقد ردّ عليهم شيخ الإسلام هذا الزعم الباطل بجواب كافٍ شافٍ، من جهة التغاير في الصفات ضرورةً، فإن الصفة الواحدة ليست هي عين الصفة الأخرى، وهذا مما لا يمكن ردّه. فقال -رحمه الله: "وإن قال نفاة الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع. قيل: وإذا قلتم: هو موجود واجب، فهذه معانٍ متعددة متغايرة في العقل، وهذا تركيب عندهم، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيدًا. فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة وليس هذا تركيبًا ممتنعًا. قيل لهم: واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة وليس هو تركيبًا ممتنعًا".

وذلك أنه من المعلوم في صريح العقول أنه ليس معنى كون الشيء عالمًا هو معنى كونه قادرًا، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالمًا قادرًا، فَمَن جوَّز أن تكون هذه الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطةً، وفساد مثل هذا القول معلومٌ بالضرورة. فإن العقل الصريح يعلم أن كل صفة ليست هي الأخرى، ولا هي نفس الموصوف. ويلزم من قول المعتزلة أن الصفة هي عين الموصوف الأخرى، أو هي عين الذات يلزم منه أمران:

الأول: التناقض؛ فإن واجب الوجود لا بدّ أن يتميز عن غيره، والتميّز لا يكون إلا بالصفات الثبوتية، مثل كونه حيًّا، عليمًا، قديرًا... ونحو ذلك، ويمتنع أن يكون كل معنى هو الآخر، أو أن تكون تلك المعاني هي الذات.

وإذا نفينا هذه المعاني نكون بذلك نفينا واجب الوجود. وهذا هو وجه التناقض في قولهم: فإن المعتزلة ومن تبعهم إنما ينفون هذه المعاني لإثبات واجب الوجود، مع أن نفيها عنه نفيٌ لواجب الوجود، وهذا هو التناقض الصريح.

الثاني: اللوازم الباطلة لهذا القول، فإن في قول المعتزلة أن الصفة هي الموصوف، يلزم منه شيء خطير وهو القول بوحدة الوجود. فإن مَن يجعل وجود العلم هو وجود القدرة، ووجود القدرة هو وجود الإرادة، فهذه المقالة تستلزم أن يكون وجود كل شيء هو عين وجود الخالق تعالى، وهذا منتهى الإلحاد، وهو مما يعلم بالحسّ والعقل والشرع أنه في غاية الفساد، ولا مخلصَ من هذا إلا بإثبات الصفات مع نفي مماثلة المخلوقات، وهو دين الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

وقد ردّ الإمام أحمد على شبهة التعدد والتركيب التي يدَّعيها المعتزلة، حيث قال: فقال الجهمي: لنا لما وصفنا الله بهذه الصفات: إن زعمتم أن الله ونوره، والله وقدرته، والله وعظمته، فقد قلتم بقول النصارى حيث زعمتم أن الله لم يزل ونوره، ولم يزل وقدرته. قلنا: لا نقول: إن الله لم يزل وقدرته، ولم يزل ونوره، ولكن نقول: لم يزل بقدرته ونوره، لا متى قدّر ولا كيف قدّر. فقالوا: لا تكونوا موحدين أبدًا حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء. فقلنا: نحن نقول: قد كان الله ولا شيء؛ ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها، أليس إنما نصف إلهًا واحدًا بجميع صفاته؟

وضربنا لهم في ذلك مثلًا فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة، أليس لها جذع وكرب وليف وسعف وخوص وجمار، واسمها اسم شيء واحد، وسميت نخلةً بجميع صفاتها، فكذلك الله -وله المثل الأعلى- بجميع صفاته إله واحد، لا نقول: إنه قد كان في وقت من الأوقات ولا قدرة حتى خلق له قدرة، والذي ليس له قدرة هو عاجز، ولا نقول: قد كان في وقت من الأوقات ولا يعلم حتى خلق له علمًا فعلم، والذي لا يعلم هو جاهل؛ ولكن نقول: لم يزل الله عالمًا قادرًا مالكًا، لا متى ولا كيف، وقد سمَّى الله رجلًا كافرًا اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي، فقال: {ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶﯷ ﯸ ﯹ ﯺ} [المدثر: 11، 12] وقد كان هذا الذي سمَّاه الله وحيدًا، له عينان وأذنان، ولسان وشفتان، ويدان ورجلان وجوارح كثيرة، فقد سمَّاه الله وحيدًا بجميع صفاته، فكذلك الله -وله المثل الأعلى- هو بجميع صفاته إلهٌ واحدٌ.

**المراجع والمصادر**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**